

الأخبار "Bar"

المصدر: جريدة الأخبار (<http://www.al-akhbar.com>)

قلوب تخنق لاقتراب الحكم بقضية حشيشو

ضحي شمس



محي الدين حشيشو (أرشيف)

مع اختتام المرافعات في القضية المرفوعة من أهل المخطوف محيي الدين حشيشو على «القوات اللبنانية» بتهمة اختطافه عام ١٩٨٢، وتحديد جلسة النطق بالحكم في ١٠ من الجاري، ومع تسامي الحديث عن محاولات جهات روحية وسياسية التدخل لتبرئة المتهمين، أصدرت لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين وللجنة أهالي المعتقلين في السجون السورية، الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان، المجلس اللبناني لحقوق الإنسان، سوليد، مركز الخيام لتأهيل ضحايا التعذيب، بياناً أمس تمنت فيه على قضاة محكمة الجنائيات البقاء على «مستوى أمال الناس المعقدة عليهم». يقول البيان: «إذ نذكر بأن قضية المفقودين اتسمت طوال سنوات ما بعد الحرب بكل هائل من التجاهل والتهميش والاستهانة، تمثل خاصة في قوانين العفو المتواتلة التي أنت وساماً على صدور المرتكبين بموازاة تجاهل تام للجرائم ضد الإنسانية، ومنها جرائم الإخفاء القسري (...)، وإذ نذكر بأن ذوي المفقودين محكومون بنهاية عذابهم المتواصل بالنضال لنيل حق المعرفة الذي بات أحد أهم المبادئ الدولية، وحق العدالة في جرم الإخفاء القسري الذي لا يسقط لا بالعفو ولا بمرور الزمن، وإن نستذكر القرار المبدئي الصادر عن محكمة جبل لبنان في ٢٣/٢٠٠٢ برئاسة المغفور له القاضي المستقل النزيه المشهود له جوزف غمزون، والأيل لإدانة أحد الخاطفين الذي ما زال مصير ضحيته مجهولاً منذ ١٩٨٢، بعدما ثبت أن جرم الخطف لا يسقط بالعفو أو مرور الزمن، وإن نذكر أن العهد الحالي والبيان الوزاري تضمنا تعهداً صريحاً بحل قضايا المفقودين، فإننا نعلن أن قضية حشيشو ليست قضية عائلته وحدها، بل قضية ذوي المفقودين ومناصريهم كافة، قضية اجتماعية لها تأثير مباشر على ملفات المفقودين كافة، قضية الوطن الذي تبقى العدالة والمساواة مدمماً الأول. إننا نطالب قضاة محكمة الجنائيات في صيدا بأن ييقوا على مستوى رسالتهم وقيمهم وأمال الناس المعقدة عليهم، عادلين، مستقلين، إنسانيين، محصنين في وجه التدخلات، فنكتب المحكمة على غرار محكمة جبل لبنان حكمها بأحرف من ذهب. ونحذر الأحزاب والأطراف السياسية وقادة الطوائف كافة من العبث بالقضاء وقضايا الناس الذين لجأوا إليه طمعاً بتبييض صفتهم أو نزولاً عند حسابات طائفية أو انتخابية. سنفضح ونقاوم أي عبث مشابه مهما علا مصدره أو مهما كان الرداء الذي يحتملي به أو هوية المتهم أو الجهة التي وقفت وراءه، ومهما تكن هوية المخطوف: القضية ليست طائفية ولا سياسية بل إنسانية حقوقية بامتياز، تفتح نافذة لانتقال الوطن من دولة الفساد والمحاصصة والمقايضة بالعفو من جرائم الحرب إلى دولة محورها الإنسان والعدالة».

وفي اتصال مع «الأخبار» قالت نجاة حشيشو زوجة المخطوف إن الأيام العشرة التي تفصلها عن النطق بالحكم «هي الأصعب منذ بدء انتظاره الطويل في ١٥ أيلول ١٩٨٢ لمعرفة مصير زوجي». مؤكدة «ثقتي بالقضاء» وأن قضيتها ليست سياسية بل «إنسانية تعني عائلات كل المخطوفين وتؤسس لتعاطي جديد مع حقوقهم».

عدد الاثنين ٢ شباط ٢٠٠٩

عنوان المصدر:

<http://www.al-akhbar.com/ar/node/116272>